

الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي

قرار رقم ٣٤٦١ لسنة ٢٠٢٢

بشأن لجان إثبات عدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل
للمؤمن عليه صاحب العجز الجزئي المستديم المنتفع
بنظام تأمين اجتماعى بديل

رئيس الهيئة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعي
الخاص البديلة ولائحته التنفيذية؛
وعلى قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨
لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ٢٠٢٠ بتشكيل مجلس إدارة
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ الصادر باللائحة التنفيذية
للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٥ بشأن إعادة تسجيل نظام التأمين
الاجتماعي الخاص البديل للعاملين بالبنك العربي الإفريقي الدولي؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٥ بشأن إعادة تسجيل نظام التأمين
الاجتماعي الخاص البديل للعاملين بميد بنك (مصر إيران للتنمية سابقاً)؛
وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن إعادة تسجيل نظام التأمين
الاجتماعي الخاص البديل للعاملين بالبنك التجارى الدولى؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٧ لسنة ١٩٩٠ بشأن إعادة تسجيل نظام التأمين
الاجتماعي الخاص البديل للعاملين بينك قناة السويس؛
وعلى قرار رئيس الهيئة رقم ٣٤٠١ لسنة ٢٠٢١ بشأن لجان إثبات عدم وجود
عمل آخر لدى صاحب العمل للمؤمن عليه صاحب العجز الجزئي المستديم والمُعَدِّل
بالقرار رقم ١٠٧٦ لسنة ٢٠٢٢؛

قسر :

(المادة الأولى)

شكل لجان إثبات عدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل للمؤمن عليه
صاحب العجز الجزئي المستديم الذي يحول بينه وبين أداء عمله الأصلي للمؤمن عليه
المتنفع بنظام تأمين اجتماعي بديل ، على الوجه الآتي :

- ١- المسئول عن النظم البديلة بالهيئة (رئيساً) .
- ٢- ممثل عن صندوق التأمين الاجتماعي الخاص البديل .
- ٣- ممثل عن صاحب العمل .
- ٤- طبيب من الهيئة المعنية بالتأمين الصحي .
- ٥- ممثل عن التنظيم النقابي (اللجنة النقابية أو النقابة العامة، في حالة عدم وجود لجنة نقابية) يختاره رئيس النقابة بحسب الأحوال .

ويكون للجنة مقرراً من العاملين بالصندوق البديل يوافق عليه رئيس اللجنة .

وتعقد اللجنة اجتماعاتها بمقر الصندوق الاجتماعي البديل .

وعلى رئيس اللجنة أن يحدد موعداً لانعقاد اللجنة خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ ورود الطلب ، وعلى مقرر اللجنة أن يخطر المؤمن عليه وأعضاء اللجنة بتاريخ انعقادها وبيان الحالات المعروضة ، وذلك قبل موعد انعقاد اللجنة بأسبوع على الأقل ويكون الإخطار بكتاب موصى عليه بعلم الوصول أو بالتسليم باليد أو إلكترونياً .

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور جميع أعضائها بأنفسهم ، على أنه إذا تخلف ممثل صاحب العمل ، أو ممثل التنظيم النقابي عن الحضور للمرة الثانية جاز للجنة أن تعقد وتصدر قرارها في غيبته ، وفي حالة عدم انعقاد اللجنة خلال الموعد المحدد تعقد الجلسة التالية خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ الإلغاء .

تعقد اللجنة مرة شهرياً في حالة وجود حالات للعرض .

(المادة الثانية)

إذا قررت اللجنة الطبية المختصة ثبوت عجز المؤمن عليه المنتفع بنظام اجتماعي بديل عجزاً جزئياً مستديماً يحول بينه وبين أداء عمله الأصلي ، ولم يكن لدى صاحب العمل عمل آخر يناسب حالة المؤمن عليه التزم صاحب العمل بطلب عرض المؤمن عليه على اللجنة المشار إليها بال المادة الأولى خلال شهر من تاريخ إخطاره بثبوت عجز المؤمن عليه بمعرفة اللجنة الطبية ويعتبر سكوت صاحب العمل عن طلب عرض المؤمن عليه على اللجنة خلال هذا الميعاد إقراراً منه بوجود عمل آخر لديه يناسب حالة المؤمن عليه .

كما يكون للمؤمن عليه خلال شهرين من تاريخ علمه بقرار اللجنة الطبية طلب عرضه على اللجنة المشار إليها في الفقرة السابقة ، ويعتبر سكوته عن طلب العرض على اللجنة خلال هذا الميعاد إقراراً منه بقبول العمل الآخر .

(المادة الثالثة)

يقدم طلب عرض المؤمن عليه المنتفع بنظام اجتماعي بديل على اللجنة إلى مقرر اللجنة وفي جميع الأحوال ترفق بالطلب المستندات التالية :

١- شهادة ثبوت العجز .

٢- أية مستندات أخرى يرى مقدم الطلب أهمية الاطلاع عليها لإثبات الحالة .

وتعود اللجنة سجلأً تقييد فيه الطلبات التي ترد إليها حتى إتمام إجراءات التحول

الرقمي مشتملاً على البيانات الآتية :

رقم وتاريخ ورود الطلب .

اسم صاحب العمل ورقم المنشأة وعنوانها .

اسم المؤمن عليه ورقم التأميني والرقم القومي ومهنته ونوع العجز .

تاريخ إرسال الطلب إلى اللجنة .

(المادة الرابعة)

تتولى اللجنة بحث مدى توافر عمل آخر مناسب للمؤمن عليه لدى صاحب العمل من عدمه ، مع مراعاة ما يلى :

١- التأكيد من شخصية المؤمن عليه .

٢- التأكيد من أن شهادة العجز الخاصة بالمؤمن عليه ثابت بها أن عجزه الجزئي يحول بينه وبين أداء عمله الأصلي .

ولللجنة أن تلتجأ إلى كافة الوسائل والطرق لبحث الحالة وإصدار قرارها .

وفي حالة عدم حضور المؤمن عليه اجتماع اللجنة يتم تحديد موعد آخر لميعاد اللجنة وإخبار المؤمن عليه به ، وفي حالة عدم حضوره للمرة الثانية جاز للجنة إصدار قرارها في غيبته .

وعلى صاحب العمل أن يقدم كافة المستندات والأوراق التي ترى اللجنة الاطلاع عليها وعلى الأخص جداول الوظائف بالجهة أو الهيكل التنظيمي .
وفي جميع الأحوال يجب لا يتعارض القيام بالوظيفة أو العمل الآخر مع الحالة الصحية للمؤمن عليه .

ويحرر مقرر اللجنة محضرًا بأعمالها يثبت فيه ميعاد انعقاد جلساتها وما اتخذته من إجراءات وما أصدرته من قرارات .

وعلى اللجنة أن تصدر قرارها خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ أول اجتماع لها ويوقع عليه من الأعضاء .

تصدر اللجنة قرارها بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين ، وفي حالة التساوى يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

ويجوز النظر إلى ذات اللجنة من قرارها خلال ستين يوماً من تاريخ علم صاحب الشأن به وإصدار القرار نهائياً .

ويخطر مقرر اللجنة كل من المؤمن عليه وصاحب العمل بصورة من قرار اللجنة بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول أو إلكترونياً أو بالتسليم باليد، وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور القرار .

الوقائع المصرية - العدد ٢٣١ في ١٩ أكتوبر سنة ٢٠٢٢

٢١

(المادة الخامسة)

لا يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة المؤمن عليه صاحب العجز الجزئي المستديم إلا بعد أن تقرر اللجنة عدم وجود عمل آخر مناسب لدى صاحب العمل .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

رئيس الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي

لواء / جمال عوض محمود